

صحيح البخاري بين نقد العلماء وشبه المرجفين

د. هبة الله مدحت محمود نديم

مجلة دراسات العلوم
الإسلامية

صحيح البخاري بين نقد العلماء وشبه المرجفين

د. هبة الله مدحت محمود نلسم

المقدمة

الحمد لله الذي شرع لعباده أمور دينهم وشرعتهم بكتابه المبين، وأناط تفصيله بسنة خاتم المرسلين، وسيد الأولين والآخرين. ومن مننه سبحانه على هذه الأمة أن قيّض لها رجالاً فطناء أتقياء، جمعوا أقوال نبيهم، وأرسوا القواعد الدقيقة التي أبحرت العرب والعجم في سير الأخبار وتنقيتها من التحريف والتبديل. وعلى رأس هؤلاء شيخ المحدثين، وأمير المؤمنين في الحديث، الإمام العَلَم الحافظ محمد بن إسماعيل البخاري، صاحب الكتاب الجليل "الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه"، المعروف بصحيح البخاري، الذي أجمعت عامة المسلمين وعلمائهم على أنه أصح الكتب بعد كتاب الله عز وجل. وقد كان هذا المصنّف أول ما تُجمع فيه الصحيح من حديث رسول الله ﷺ.

وقد جرت العادة على أن كل مصنف إذا كان الأول في باب، جاء من بعده ليستدركوا ويحسنوا ما أغفله، غير أن البخاري وجامعه لم يأت بعده ما يضاويه، رغم كثرة من جمع الصحيح من بعده. لذا فقد اعتنى به أهل الإسلام عناية فائقة، ولا سيما أهل الحديث، حتى بلغ عدد من كتبوا حوله ما بين شرح واختصار وترجمة رجال عددًا كبيرًا، وحسبنا أن عدد شروحه فقط قد بلغ اثنين وثمانين شرحًا، كما ذكر صاحب كشف الظنون.

ومن أوجه عناية علماء الإسلام بهذا الكتاب أهم نقدوا عددًا من أحاديثه، في إطار المزيد من الاهتمام به وإبراز أهميته؛ كيف لا، وهو العمدة في الأحاديث الصحيحة التي يعتمدها أهل الإسلام في أحكامهم وعقائدهم؟ هذا النقد العلمي لصحيح البخاري كان له دورٌ ظاهرٌ في إبراز مكانة هذا الكتاب، وتعزيز الاهتمام به من قِبَل علماء النقد، لإثبات دقة شروط الإمام البخاري في اختيار الصحيح من الأحاديث لكتابه

وفي المقابل؛ نجد من نقدوا صحيح البخاري كلياً أو جزئياً نقداً غير علمي مبني على أوهام غير صحيحة زعما من مدعيها أنهم ينتهجون نهج العلماء في نقدهم للصحيح متخذين شعار أن البخاري وصحيحه غير مقدسين ويحق لأي أحد أن يلقي بباعه في الكلام عنه. فأدى ذلك إلى نتائج كارثية أخطر من مجرد التشكيك في حديث أو حديثين أو مسألة أو مسألتين.

لذا فإن الكلام عن الفرق بين النقد القائم على منهج علمي والأخر القائم على الجهل بالمنهج العلمي وقوانينه فرقا كبيرا ساركر في هذا البحث على إبرازه. وأيضا النتائج المترتبة على كلا النقيدين ستكون سببا وجيها في بيان أهمية تعلم قواعد النقد العلمي الصحيح قبل التكلم في هذا الفن، وأن التكلم بجهل اثم عظيم لا يغتفر يهدم به العلم والحقائق ولا يستوي به عقل، ولا فكر، ولا تقوم عليه حضارة وأن منع التكلم فيه بغير علم ليس كهنتونا كما يزعم البعض، وإنما هو أمر بديهي لأي علم أن لا يتكلم فيه إلا أهله ومن هم على دراية بقواعده وأحكامه كحال جميع العلوم التطبيقية والنظرية كعلم الأدب والطب والهندسة لأن في ذلك ما فيه من نفس المنهج العلمي وفيه ما فيه من الفساد مما لا يخفى على أولي الأبواب.

أما عن محتويات البحث فهي كالتالي:

- التمهيد: يتناول تحديد وضبط مفاهيم العنوان.
- الفصل الأول: النقد العلمي لصحيح البخاري وأثره في علو مكانة الكتاب؛ وفيه ثلاثة مباحث:
 - المبحث الأول: منهج المحدثين في نقد الحديث النبوي
 - المبحث الثاني: التعريف بأشهر علماء الحديث الذين نقدوا صحيح البخاري.
 - المبحث الثالث: بيان أثر النقد العلمي في زيادة علو مرتبة الجامع الصحيح.
- الفصل الثاني: عدم موضوعية بعض منتقدي صحيح البخاري من غير المحدثين؛ وفيه ثلاثة مباحث:
 - المبحث الأول: القرآنيون ونقدهم للسنة عامة، وصحيح البخاري خاصة.

المبحث الثاني: أبرز من وجه النقد لبعض أحاديث البخاري من رجال التيار الإسلامي العقلاني.

المبحث الثالث: بيان عدم موضوعية وفساد منهج النقد عند غير المحدثين.

الخاتمة: تتضمن أبرز النتائج والتوصيات.

أولاً: التمهيد.

جاء النقد في تعريفه اللغوي كالآتي: ذكر صاحب الصحاح (ت: 400 هـ) نقد الدراهم وانتقدها: أخرج منها الرّيف، وبابه نصر؛ ونقدت فلاناً: نقشته في الأمر. وفي لسان العرب لابن منظور (ت: 711 هـ) التقد والتقدح: تمييز الدراهم وإخراج الرّيف منها. وفي القاموس المحيط للفيروز أبادي (ت: 817 هـ) النقد هو التمييز، تقول: نقدت الدراهم، أي: ميّزت الجيد منها من الرّائف. والنقد: هو المناقشة. تقول: نقدته في المسألة، أي: ناقشه. وتأمل ما جاء في معنى لفظة "النقد" في معاجم اللغة نجدّه ينحصر في معنيين، هما: التمييز والمناقشة. أما بالنسبة لاستعمالات المحدثين وإطلاقاتهم للفظ "النقد" و"التقّاد" ونحوهما فإنّ هذه الألفاظ تجري في استعمالاتهم وتداول على ألسنتهم كثيراً وروى الخطيب أيضاً بسنده عن ابن عبد الحكم أنّه قال: "ما رأينا مثل الشافعي؛ كان أصحاب الحديث ونقاده يجيئون إليه ويعرضون عليه فرما أعلّ نقد التقّاد منهم ويوقفهم على غوامض من علم الحديث لم يقفوا عليها" ويقول: الحافظ ابن حبان - وهو بصدد بيان مسيرة النقد: - "ثم أخذ عن هؤلاء مسلك الانتقاد في الأخبار وانتقاء الرجال في الآثار جماعة، ولكثرة دوران لفظة النقد على ألسنة المحدثين واشتهارها بينهم صارت تطلق لقباً لبعضهم؛ ففي كتاب الأنساب لأبي سعد السمعاني (ت: 562 هـ) الناقد - بفتح النون وكسر القاف وفي آخرها الدال المهملة - هذه اللفظة لجماعة من نقاد الحديث وحفاظه، به لنقدهم ومعرفتهم، منهم أبو عثمان عمرو بن محمد الناقد (ت: 232 هـ). وهذا الحافظ الذي اشتهر بهذا اللقب وعاش في النصف الأوّل من القرن الثالث، وعاصر كبار التقّاد مثل علي بن المديني، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل. والمعنى اللغوي في استعمالات المحدثين وإطلاقاتهم لهذه اللفظة كثير جدا وقد سمي الإمام مسلم كتابه "التمييز" وهو من أقدم وأنفس الكتب في النقد فقال "سألت أن أذكر لك في كتابي رواية أحاديث مما وهم قوم في روايتها فصارت تلك الاحاديث عند أهل العلم في عداد الغلط والخطأ ببيان شاف أبينها لك حتى يتضح لك ولغيرك ممن سبيله طلب الصواب سبيلك غلط من غلط وصواب من أصاب منهم فيها وسأذكر لك إن شاء الله من ذلك ما يرشدك الله وتحمم على أكثر مما أذكره لك في كتابي وبالله التوفيق⁽¹⁾"

العلماء: من علم يقال: علمت الشيء أعلمه علماً: عرفته. وعالمت الرجل فعلمته أعلمته بالضم: غلبته بالعلم⁽²⁾. والمراد بهم في هذا البحث هم نقاد الحديث، أقصد به أولئك الذين لهم اشتغال بالحديث، ولهم إسهامات وعطاء ثري في سبيلهم المتقدمين أو المتأخرين.

الشبهة: وَ (الشُّبُهَةُ) الْإِتْيَاسُ. وَ (المُشْتَبِهَاتُ) مِنَ الْأُمُورِ الْمُشْكَلَاتُ. وَ (المُتَشَابِهَاتُ) الْمُتَمَثِّلَاتُ. وَ (تَشَبَّهُ) فُلَانٌ بِكَذَا. وَ (التَّشْبِيهُ) التَّمثِيلُ. وَ (أَشْبَهُ) فُلَانًا وَ (شَابَهُهُ). وَ (اشْتَبَهُ) عَلَيْهِ الشَّيْءُ⁽³⁾.

والمراد به هنا: كما قال ابن القيم: وارد يرد على القلب يحول بينه وبين انكشاف الحق له، وسميت كذلك لاشتباهه الباطل

(1) التمييز: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ)، المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: مكتبة الكوثر - المربع - السعودية، الطبعة: الثالثة، 1410. ص170

(2) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: 393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الرابعة 1407 هـ - 1987 م، عدد الأجزاء: 6

(3) الصحاح: ص161

بالحق فيها، وهي أيضا كل قول ملبس يصوره الباطل في صورة الحق، وحصول ذلك هو وجود حائل يحول بين الإنسان ووصوله للحق، وذلك لأسباب كثيرة منها الغموض وعدم الوضوح ونحو ذلك من الأسباب، وهذا ما يحدث بالفعل لبعض من تكلم في صحيح البخاري دون وقوفه على المنهج العلمي الصحيح لنقد الحديث كما سيتم بيانه بعد قليل.

والمبطلين جمع مبطل وهو فاعل من أَبْطَلَ وَمُبْطِلٌ لِلْعَمَلِ: مُفْسِدٌ لَهُ⁽¹⁾، وكذلك هو حال ما يفعله المبطلون فهم يفسدون المنهج العلمي بجهلهم به.

الفصل الأول النقد العلمي لصحيح البخاري وأثره في علو مكانة الكتاب.

وفيه ثلاثة مباحث:

- ❖ المبحث الأول: منهج المحدثين في نقد الحديث النبوي.
- ❖ المبحث الثاني: التعريف بأشهر علماء الحديث الذين نقدوا صحيح البخاري.
- ❖ المبحث الثالث: بيان أثر النقد العلمي في علو مرتبة الجامع الصحيح.

المبحث الأول منهج المحدثين في نقد الحديث النبوي

إن المنهج الذي سلكه المحدثون في نقد الحديث النبوي هو منهج بالغ الدقة، ويتسم بشدة التحري، وقد استقصوا فيه من الجهد والعلم ما لم يفعله من قبلهم ولا من بعدهم من علماء التاريخ والأخبار.

فقد قال علي بن المديني وهو شيخ النقاد وعالم العلماء في هذا الفن "البَابُ إِذَا لَمْ تُجْمَعِ طُرُقُهُ لَمْ يُتَبَيَّنْ خَطْوُهُ"⁽²⁾، ويقول الإمام مسلم رحمه الله تعالى: « فبجمع هذه الروايات ومقابلة بعضها ببعض تَمَيَّزَ صحيحها من سقيمها وتبين رُوَاةَ ضِعَافِ الاخبار من أضعادهم من الحفاظ». ⁽³⁾ وقال الإمام عبد الله بن المبارك: «إِذَا أَرَدْتَ أَنْ يَصِحَّ لَكَ الْحَدِيثُ فَأَضْرِبْ بَعْضَهُ بِبَعْضٍ»⁽⁴⁾ وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى «وإذا تقرر هذا فالسبيل إلى معرفة سلامة الحديث من العلة كما نقله المصنف عن الخطيب أن يجمع طرقه، فإن اتفقت رواته واستوتوا ظهرت سلامته، وإن اختلفوا أمكن ظهور العلة»⁽⁵⁾.

قال صاحب كتاب منهج المحدثين في نقد الحديث: وبناء على ما سبق فيظهر لي أن التعريف المناسب لمنهج المحدثين في النقد أن يقال هو: تتبع طرق الحديث، والتفتيش عن أحوال رواته، والمقارنة بين رواياتهم، وتمييز صحيحها من سقيمها. فهذا

(1) معجم المعاني الجامع ص 140

(2) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ) حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفارياي، الناشر: دار طيبة عدد الأجزاء: 2. (296/1).

(3) التمييز المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ)، المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: مكتبة الكوثر - المربع - السعودية، الطبعة: الثالثة، 1410. ص 209

(4) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ). المحقق: د. محمود الطحان. الناشر: مكتبة المعارف - الرياض

(5) النكت على كتاب ابن الصلاح. المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ). المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي. الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية. (710/2).

التعريف يتضمّن الخطوات التي يسلكها المحدثون في تقديمهم كما دلّت على ذلك عباراتهم السابقة، ولا يدخل فيه منهج أحد سواهم. والله أعلم

ولم يقتصر نقد المحدثين على الإسناد فقط كما يدعي البعض بل تعدى إلى نقد المتن أيضاً، ومن ذلك الغرابة في المتن فهي تعد من العلل التي لا يقبلها نقاد الحديث وان صحّ السند. وأول من أشار إليه الإمام الترمذي رحمه الله في علله الصغير، إذ يقول: «فإن أهل الحديث يستغربون الحديث لمعان ثم بدأ بذكر التّفرد المطلق فقال: «رب حديث يكون غريباً لا يروى إلا من وجه واحد، مثل ما حدّث حماد بن سلمة عن أبي العشاء عن أبيه قال: قلت: يا رسول الله، أما تكون الذكاة إلا في اللبّة؟ فقال: «لو طعنت في فخذها لأجزأ عنك.»» قال: «فهذا حديث تفرّد به حماد بن سلمة عن أبي العشاء، ولا يعرف لأبي العشاء عن أبيه إلا هذا الحديث، وإن كان هذا الحديث مشهوراً عند أهل العلم؛ إنما اشتهر من حديث حماد بن سلمة، لا يعرف من حديثه. وحكى عن البخاري رحمه الله أنه قال: «لا يعرف لأبي العشاء شيء غير هذا الحديث وقال الأعمش (ت147هـ) - رحمه الله تعالى - : «كانوا يكرهون غريب الحديث وغريب الكلام»⁽¹⁾.

ومثلاً الشذوذ في المتن يعد علة يعمل بها الحفاظ الحديث وان صحّ السند، فمثلاً ما رواه هشيم عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ "لا يتوارث أهل الملتين"، ورواه الثقات عن الزهري "لا يرث المسلم الكافر" وقد حكم النسائي وغيره على هشيم بالخطأ فيه. قال الحفاظ ابن حجر "وعندي أنه رواه من حفظه بلفظ ظن أنه يؤدي معناه فلم يصب، فإن اللفظ الذي أتى به أعم من اللفظ الذي سمعه"⁽²⁾.

والحكم بالنكارة على تفرد الثقة جاء أيضاً في كلام ابن القطان حكاه عنه الإمام أحمد؛ قال إسحاق بن هانئ: قال لي أبو عبد الله: قال لي يحيى بن سعيد: لا أعلم عبيد الله - يعني ابن عمر - أخطأ إلا في حديث واحد لنافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «لا تسافر المرأة فوق ثلاثة أيام...» الحديث. قال أبو عبد الله: فأنكره يحيى بن سعيد عليه⁽³⁾.

ثم مثل العراقي لنكارة المن بما رواه همام بن يحيى عن ابن جريج عن الزهري عن أنس رضي الله عنه قال "كان النبي ﷺ إذا دخل الخلاء وضع خاتمته". ثم قال: "قال أبو داود - بعد تحريجه - هذا حديث منكر، ثم قال: وإمّا يُعْرَفُ عن ابن جريج، عن زياد بن سعيد، عن الزهري، عن أنس أن النبي ﷺ - ((أَخَذَ خَاتَمًا مِنْ وَرْقٍ، ثُمَّ أَلْقَاهُ))، قال: والوهْمُ فِيهِ مِنْ هَمَامٍ، وَمَنْ يَرُودُ إِلَّا هَمَامٌ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ بَعْدَ تَحْرِيجِهِ: هَذَا حَدِيثٌ غَيْرُ مَحْفُوظٍ انْتَهَى. فَهَمَامٌ بِنُ يَحْيَى ثِقَةٌ، احْتَجَّ بِهِ أَهْلُ الصَّحِيحِ، وَلَكِنَّهُ خَالَفَ النَّاسَ، فَرَوَى عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ هَذَا الْمَتْنَ بِهَذَا السَّنَدِ وَإِمَّا رَوَى النَّاسُ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ الْحَدِيثَ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ أَبُو دَاوُدَ، وَهَذَا حَكَمَ عَلَيْهِ أَبُو دَاوُدَ بِالنَّكَارَةِ، وَأَمَّا التَّرْمِذِيُّ فَقَالَ فِيهِ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ"⁽⁴⁾.

وعلى هذا يتلخص علم نقد الإسناد عند المحدثين على عدة أمور ذكرها الدكتور محمد بن فريد زربوح في كتابه المعارضات الفكرية للصحيحين بشيء من التفصيل وهي:

- 1 - لزوم النظر الإسنادي عند المحدثين.
- 2 - منشأ فكرة الإسناد للأخبار الشرعية.
- 3 - مدار النقد عند المحدثين على المقارنة بين الأخبار.

(1) أخرجه الترمذي في سننه (1481/75/4).

(2) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر 676/2

(3) شرح علل الترمذي لابن رجب 2 / 655 - 656.

(4) شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي) المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: 806هـ) المحقق: عبد اللطيف المميم - ماهر ياسين فحل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1423 هـ - 2002 م. (256/1)

- 4 - عدم قبول المحدثين لأخبار الثقات على الإطلاق.
- 5 - شرط سلامة المتن من القوادح لتمام النقد الحديثي.
- 6 - طبيعة العلاقة بين الإسناد والمتن.
- 7 - تعليل المحدثين للخبر اذا عارضه ما هو أقوى منه.
- 8 - الاكتفاء بتعليل الإسناد عادة المحدثين إذا استنكروا المتن ومن ذلك ما وروى حمّاد بن سلمة عن علي بن زيد عن أبي نضرة أن معاوية لما خطب على المنبر فقام رجل فقال قال ورّعه إذا رأيتموه على المنبر فأقتلوه، قال البخاري: وقال آخر كتبوا إلى عمر فكتبوا فإذا عمر قد قتل وهذا مرسّل لم يشهد أبو نضرة تلك الأيام⁽¹⁾.
- 9 - للبخاري خاصة مزيدا من نقد الحديث مثل: اذا وقع الاضطراب في إسناد حديث، مع ظهور نكارة متنه فالسبيل عند البخاري رده، دون أن يتشغل بترجيح إحدى روايات الاضطراب، تناقض متون الحديث مع رواية راويها، ما روي عن الصحابة مخالف لما هو مشهور عنهم، إشارة البخاري لنكارة المتن تعضيذا لما أعل به الإسناد. وعلى هذا فان لعلماء الحديث المتقدمين طريقان في الحكم على الحديث: الأول: الحكم عليه من خلال الخلفية العلمية والملكية النقدية وهو ما يعبرون عنه بالإلهام، ويشبهونه بنقد الدنانير والدرهم وذلك عند علماء النقد الحفاظ المتمرسين المطلعين على الطبقات وأحوال الرجال من طول الممارسة والإلمام بدقائق هذا الفن. الثاني: فهي الحكم على الحديث من خلال خطوات محددة، وهي جمع طرق الحديث للنظر في أحوال رواته والنظر في سياقتهم للحديث وإعمال القرائن المختلفة برواياته... وهذه الطريقة هي الطريقة المشهورة لدى المتقدمين، وجرى عليها عمل علماء الحديث المتأخرين⁽²⁾.

المبحث الثاني

التعريف بأشهر علماء الحديث الذين نقدوا صحيح البخاري

. من أشهر المعروفين في نقد صحيح البخاري: الحافظ الدارقطني (ت385هـ) في كتابه "الإلزامات والتتبع" وكذلك الحافظ أبو مسعود الدمشقي (401هـ) في "أطراف الصحيحين" والحافظ أبو علي الغساني (498هـ) في كتابه "التنبيه على الأوهام الواقعة في المسند الصحيح للبخاري" داخل كتابه "تقييد المهمل" والحافظ ابن حزم الذي انتقد حديث المعازف في "المحلى". يقول المحدث إبراهيم بن الصديق الغماري في هذا السياق: "لم يجرؤ على اقتحام الصحيحين بشمولية من علماء الإسلام إلا ثلاثة: الدارقطني وأبو مسعود الدمشقي وثالثهم أبو علي الجبائي، أما الحديث والحديثان فقد علل ابن حزم بعض الأحاديث فيهما"⁽³⁾.

ولقد ناقش العلماء هذه الانتقادات، ولم يُسلّموا منها شيئاً إلا ما ندر، كما هو صنيع الحافظ ابن حجر - رحمه الله - في كتابه "هدي الساري مقدمة فتح الباري" حيث عقد فصولاً لمناقشة انتقاداته كلها مع ترجيح قول البخاري، بل ولقد ناقش المنتقدون فيما بينهم هذه الانتقادات فردّ الدمشقي على الدارقطني، والغساني على الدمشقي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن هذه الانتقادات - على فرض تسليم صحتها - لا تبطل إجماع الأمة على صحة البخاري من حيث المجموع، لأنها قليلة

(1) التاريخ الأوسط (مطبوع خطأ باسم التاريخ الصغير) المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: 256هـ)

المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي، مكتبة دار التراث - حلب، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1977 - 1397. (592/135/1).

(2) منهج المحدثين في النقد "دراسة تأصيلية" الأستاذ الدكتور حافظ بن محمد الحكمي ص182

(3) علم علل الحديث في المغرب، ص 108 .

اعتباراً بأحاديث البخاري. ولكن مع كل هذا كانت انتقاداتهم تنبني على منهج علمي وإنصاف تام. وسوف أذكر بعض المظاهر العلمية لانتقاداتهم وسمات الموضوعية فيها والتي كانت سبباً لمناقشة العلماء لها لبيان عبقرية البخاري في اختيار أحاديث صحيحه ودقة شروطه وهي كالتالي:

1 - موضوعية انتقاداتهم حيث أنهم من أهل هذا الفن وبنوا انتقاداتهم على القواعد التي قررها أهل الحديث كما يقول الشيخ إبراهيم بن الصديق "مهما بلغ المحدث في الحفظ و الإتيان لا يمكنه أن يردّ أو يقبل حديثاً، إذا لم يكن عارفاً بالعلل أو يسأل عالم العلل".

2 - وكما وضحنا سابقاً أن انتقاداتهم كانت تعتمد على قواعدٍ حديثية وعللٍ إسنادية، ولم يعتمدوا على أهواءهم أو عقولهم أو أفهامهم الشخصية لردّ أحاديثه وتضعيف رجاله، فعلى سبيل المثال، ينقل الحافظ ابن حجر عن الدارقطني في تعليقه لبعض أحاديث البخاري، ثم يعقب عليه، يقول -رحمه الله - : (قال الدارقطني وأخرجنا جميعاً يعني البخاري ومسلماً حديث الأعمش عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس يعني في قصة القبرين وأن أحدهما كان لا يستبرئ من بوله قال وقد خالفه منصور فقال عن مجاهد عن ابن عباس وأخرج البخاري حديث منصور على إسقاطه طاوساً انتهى وهذا الحديث أخرجه البخاري في الطهارة عن عثمان بن أبي شيبة عن جرير وفي الأدب عن محمد بن سلام عن عبيدة بن حميد كلاهما عن منصور به ورواه من طريق أخرى من حديث الأعمش وأخرجه باقي الأئمة الستة من حديث الأعمش أيضاً وأخرجه أبو داود أيضاً والنسائي وابن خزيمة في صحيحه من حديث منصور أيضاً وقال الترمذي بعد أن أخرجه رواه منصور عن مجاهد عن ابن عباس وحديث الأعمش أصح يعني المتضمن للزيادة ثم يعقب بقوله: قلت وهذا في التحقيق ليس بعلّة لأن مجاهداً لم يوصف بالتدليس وسماعه من ابن عباس صحيح في جملة من الأحاديث ومنصور عندهم أتقن من الأعمش مع أن الأعمش أيضاً من الحفاظ فالحديث كيفما دار دار على ثقة والإسناد كيفما دار كان متصلاً فمثل هذا لا يقدر في صحة الحديث إذا لم يكن راويه مدلساً وقد أكثر الشيخان من تخريج مثل هذا ولم يستوعب الدارقطني انتقاده).⁽¹⁾

3 - معرفتهم بقدر البخاري وصحيحه وتبجيله غاية التبجيل والتنويه به، بل وسألوا له صحة كتابه إلا مواضع قليلة، وهذا يُظهر جانب الموضوعية فيهم، وصفاء القصد وحسن النية حيث كان هدفهم خدمة البخاري لا التهجم والتحامل عليه. ومع ذلك ناقش العلماء انتقاداتهم وأظهروا رجحان قول البخاري وسبق باعه في الحديث على غيره من الأئمة.

المبحث الثالث

بيان أثر النقد العلمي في زيادة علو مرتبة الجامع الصحيح

كما أشرت سابقاً أن الانتقادات العلمية للجامع الصحيح من علماء النقد الحديثي أوضحت مدى عبقرية البخاري في صحيحه ورجحان رأيه وحكمه على غيره من أهل الصناعة الحديثية بل وأيضاً الصناعة الفقهية التي تجلّت في أحكامه الفقهية، فالبخاري مجتهد مطلق جمع بين الفقه والحديث وأقر له العلماء بالإمامة والفقه، وهو ما ظهر أثره في كتابه الجامع جلياً واضحاً عبر اللطائف الإسنادية تارة، والتراجم الفقهية تارة أخرى. وقد أقر بذلك شيوخه وتلاميذه ومن بعدهم فهذا شيخه إسحاق بن راهويه يقول: اكتبوا عن هذا الشاب - يعني: البخاري - فلو كان في زمن الحسن لاحتاج إليه الناس لمعرفة الحديث وفقهه. وكان علي بن حجر يقول: أخرجت خراسان ثلاثة: أبو زرعة، ومحمد بن إسماعيل، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، ومحمد

(1) هدي الساري (مقدمة فتح الباري) المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، سنة النشر: 1379 هـ.. ص360.

عندي أبصرهم وأعلمهم وأفقههم⁽¹⁾.

وعلى هذا فإن الجامع الصحيح من الكتب المفضلة لدى المحدثين والفقهاء وذلك كما قال ابن حجر رحمه الله: "الجهة العظمى الموجبة لتقديمه وهي ما ضمنه أبوابه من التراجم التي حيرت الأفكار وادهشت العقول والأبصار وإنما بلغت هذه الرتبة وفازت بهذه الخطوة لسبب عظيم أوجب عظمها وهو ما رواه أبو أحمد بن عدي عن عبد القدوس بن همام قال شهدت عدة مشايخ يقولون حول البخاري تراجم جامعته يعني بيضها بين قبر النبي صلى الله عليه و سلم ومنبره وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين ولنشرع الآن في الكلام عليها ونبين ما خفي على بعض من لم يمعن النظر فاعترض عليه اعتراض شاب غر على شيخ مجرب أو مكتهل وأوردها إيراد سعد وسعد مشتمل ما هكذا تورّد يا سعد الإبل وأول شيء وقع الكلام معه فيه من هذه المادة أول حديث بدا به كتابه واستفتح به خطابه فرد كثير من هؤلاء نحوه سهام اللوم وانتصر بعض وبعض لزم من التسليم طريق القوم ولنذكر ضابطا يشتمل على بيان أنواع التراجم فيه وهي ظاهرة وخفية أما الظاهرة فليس ذكرها من غرضنا هنا وهي أن تكون الترجمة دالة بالمطابقة لما يورد في مضمونها وإنما فائدتها الإعلام بما ورد في ذلك الباب من غير اعتبار لمقدار تلك الفائدة كأنه يقول هذا الباب الذي فيه كيت وكيت أو باب ذكر الدليل على الحكم الفلاني مثلا وقد تكون الترجمة بلفظ المترجم له أو بعضه أو بمعناه وهذا في الغالب قد يأتي من ذلك ما يكون في لفظ الترجمة احتمال لأكثر من معنى واحد فيعين أحد الاحتمالين بما يذكر تحتها من الحديث وقد يوجد فيه ما هو بالعكس من ذلك بأن يكون الاحتمال في الحديث والتعيين في الترجمة والترجمة هنا بيان لتأويل ذلك الحديث نائبة مناب قول الفقيه مثلا المراد بهذا الحديث العام الخصوص أو بهذا الحديث الخاص العموم أشعارا بالقياس لوجود العلة الجامعة أو أن ذلك الخاص المراد به ما هو أعم مما يدل عليه ظاهره بطريق الأعلى أو الأدنى ويأتي في المطلق والمقيد نظير ما ذكرنا في الخاص والعام وكذا في شرح المشكل وتفسير الغامض وتأويل الظاهر وتفصيل الجمل وهذا الموضوع هو معظم ما يشكل من تراجم هذا الكتاب ولهذا اشتهر من قول جمع من الفضلاء فقه البخاري في تراجمه وأكثر ما يفعل البخاري ذلك إذا لم يجد حديثا على شرطه في الباب ظاهر المعنى في المقصد الذي ترجم به ويستنبط الفقه منه وقد يفعل ذلك لغرض شحذ الأذهان في إظهار مضمونه واستخراج خبيئه وكثيرا ما يفعل ذلك أي هذا الأخير حيث يذكر الحديث المفسر لذلك في موضع آخر متقدما أو متأخرا فكأنه يحيل عليه ويومئ بالرمز والإشارة إليه وكثيرا ما يترجم بلفظ الاستفهام كقوله: باب هل يكون كذا أو من قال كذا ونحو ذلك وذلك حيث لا يتجه له الجزم بأحد الاحتمالين وغرضه بيان هل يثبت ذلك الحكم أو لم يثبت فيترجم على الحكم ومراده ما يتفسر بعد من إثباته أو نفيه أو أنه محتمل لهما وربما كان أحد المحتملين أظهر وغرضه أن يبقى للنظر مجالا وينبه على أن هناك احتمالا أو تعارضا يوجب التوقف..."⁽²⁾.

الفصل الثاني عدم موضوعية بعض منتقدي صحيح البخاري من غير المحدثين

ويشمل ثلاثة مباحث:

- ❖ المبحث الأول: القرآنيون ونقدهم للسنة عامة، وصحيح البخاري خاصة.
- ❖ المبحث الثاني: أبرز من وجه النقد لبعض أحاديث البخاري من رجال التيار الإسلامي العقلاني.
- ❖ المبحث الثالث: بيان عدم موضوعية وفساد منهج النقد عند غير المحدثين.

(1) سير أعلام النبلاء، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت: 748هـ)

المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة. (421/12).

(2) هدي الساري ص 14/13

المبحث الأول

القرآنيون ونقدهم للسنة عامة، وصحيح البخاري خاصة.

والقرآنيون: وهم من يدعون كذبًا اكتفاءهم بالقرآن وعدم الحاجة إلى السنة لشمولية القرآن، وقد بدأت بوادر هذا الفكر في عهد الصحابة رضوان الله عليهم إلا أنهم تصدوا له تصديا صارما للتنبيه على خطورة هذه الشبه العارضة على الدين. فقد روى الحاكم في مستدركه: قال حدثنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن عتاب العبدى، ببغداد، ثنا محمد بن خليفة العاقولي عنبر، ثنا مسلم بن إبراهيم، ثنا عقبة بن خالد الشني، ثنا الحسن، قال: بينما عمران بن حصين يحدث، عن سنة نبينا ﷺ إذ قال له رجل: يا أبا نجيد، حدثنا بالقرآن، فقال له عمران: «أنت وأصحابك يقرءون القرآن، أكنت محدثي عن الصلاة وما فيها وحدودها؟ أكنت محدثي عن الزكاة في الذهب والإبل والبقر وأصناف المال؟ ولكن قد شهدت وغبت أنت»، ثم قال: «فرض علينا رسول الله ﷺ في الزكاة كذا وكذا» وقال الرجل: أحبيتني أحيك الله. قال الحسن: فما مات ذلك الرجل حتى صار من فقهاء المسلمين⁽¹⁾. ثم ظهرت الطوائف بعد ذلك في نهاية القرن الثاني الهجري بدأت تنكر حجية السنة، وخر الآحاد وقد تصدى لهم الشافعي رحمه الله في كتابه "جماع العلم" وكتابه "الرسالة".

وقد ابتدع الخوارج هذه البدعة فأنكروا حجية الإجماع والأحكام الشرعية، وزعموا أنه لا حجة في الأحكام الشرعية إلا من القرآن، وقد تصدى لهم علماء الحديث تصديا صارما فنقدوا أصولها، وفضحوا جهل أصحابها قال أيوب السختياني: "إذا حدثت الرجل بالسنة فقال: دعنا من هذا وحدثنا من القرآن، فاعلم أنه ضال مضل قال الأوزاعي: يقول الله تعالى: { وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَانْتَهُوا } [الحشر: 7] و { مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ } [النساء: 80] ويدعوه إلى تأويل القرآن برأيه"⁽²⁾ حتى استطاعوا محو أثر هذه الشبهات لفترة من الزمان.

ثم عادت في العصر الحديث تحت عباءة المستشرقين وممثليهم من بعض مدعي العلم في المجتمعات الإسلامية كحركات إصلاحية واعية منظمة على أيدي بعض من أساتذة الجامعات للأسف مثل محمود أبو رية، وأحمد صبحي منصور، وصالح أبو بكر، ونيازي مصطفى وغيرهم.

ولن أتحدث بالتفصيل عن كل فرد من القرآنيين، ولكن سأذكر إجمالاً فساد حجتهم، وجهلهم المنهجي في الاستدلال، مع جملة من تناقضاتهم العلمية.

فمنهجهم في الجملة خال من الصناعة الحديثية، فمثلا حامل لواء إنكار السنة محمود أبو رية وكتابه "أضواء على السنة المحمدية" نرى أن صاحبه لم يضيف شيئا إلى البحث العلمي، ولا حتى أضاف جديدا إلى الشبه والطعون. وكل ما زاده هو الجهل العلمي التام حتى بما اقتبسه من المستشرقين، وسوء الأدب مع الصحابة والتابعين فجمع بين السوءتين الجهل المركب، والخبث والدناءة.

وقد فند شبهاته المتخصصون من علماء السنة المعاصرين ومن أبرزهم د. مصطفى السباعي في كتابه السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي. ولعلي أقتبس شيئا من رده الكريم على هذا الضال أبين فيه فساد المنهج الذي اتبعه دون بصيرة أو تفكير، ومن ذلك عدم موثوقية نقله فيزيد أو ينقص بما يفسد المعنى، قال الدكتور مصطفى السباعي في كتابه "السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي" تحت عنوان "كلمة مجمل في أبي رية وكتابه": الرجل غير موثوق فيما ينقل، فكثيراً ما يزيد في النص الذي ينقله كلمة

(1) المستدرک علی الصحیحین، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: 405هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. (1/192/372)

(2) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص16.

يفسد بها المعنى، لينسجم النص مع ما يريد صاحبه، وكثيرا ما ينقص كلمة، وكثيرا ما يسند القول إلى غير صاحبه تضليلا وتمويهاً..⁽¹⁾

ثانيا: استدلاله بأقوال بعض الأئمة في مواضع غير التي قيلت فيها، إيهاما منه أنه يسير على خطى من قبله من العلماء. ثالثا: تفسيره للنصوص الحديثية بهواه دون الرجوع إلى معانيها الصحيحة؛ كادعائه أن أبا هريرة له كتابان حفظهما من رسول الله ﷺ وذلك لقوله رضي الله عنه كما روى عنه البخاري في صحيح قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنِ ابْنِ أَبِي ذَيْبٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبِرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: " حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَاءَيْنِ: فَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَبَشَّرْتُهُ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَلَوْ بَشَّرْتُهُ، قُطِعَ هَذَا الْبُلْعُومُ"⁽²⁾،

وإضافة إلى ذلك يعتد بنصوص موضوعة أجمع العلماء على وضعها، بل ونقل من كتب الشيعة ما يستدل به على بطلان أو فساد معنى بعض النصوص مما يبرز جهله التام بأصول الحديث الذي هو منهج أهل السنة في الأساس وعن الاختلاف الجذري بينهم وبين الشيعة في ذلك.

وهنا يتبين لنا أن حامل لواء إنكار السنة في العصر الحديث من القرآنيين والذي هو العمدة لمن جاء بعده لا يملك منهجا نقديا قويا، ولا أمانة علمية في النقل والشرح والتبيين.

وهذا أحمد صبحي منصور وكتابه "القرآن وكفى مصدرا للتشريع". فهو يتلوى بمنهج فاسد كالذي قبله مستعملا ما يثير مشاعر المسلمين من حبههم وتقديسهم للقرآن فيشنع على أهل السنة ما يراه تقدما للمرويات على القرآن، وتعارض بعض المرويات مع القرآن بزعمه وفهمه الخاطئ للنصوص.

فكان مما يقوله على أعلام الأمة كما ذكر الدكتور محمد بن فريد زريوح في كتابه المعارضات الفكرية للصحيحين⁽³⁾. ... والبخاري وسنته عندهم هو الوصي على القرآن، وبه عندهم يمكن فهم القرآن... ولو تعارض حديث للبخاري - كحديث الشفاعة - مع مائة وخمسين آية قرآنية، تمسكوا بحديث البخاري، ولم يأبجوا بالقرآن كله"⁽⁴⁾.

بل أساء للبخاري إساءات مستقبحة مجرد ادعائه بفهمه المحدود أن بعض أحاديثه عارضت آي القرآن. وسأكتفي بھذين المثالين لبيان فساد منهج القرآنيين وقله فهمهم وخيانتهم العلمية في النقل والشرح لأن من بعدهم ليسوا بأحسن حالا منهم، ومن أراد التفصيل أنصح بالرجوع إلى كتاب المعارضات الفكرية للصحيحين فقد فصل فيها مؤلفه - جزاء الله خيرا - تفصيلا دقيقا عنهم.

مجلة دراسات العلوم
الإسلامية

(1) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص 330

(2) صحيح البخاري 1/35/120

(3) المعارضات الفكرية للصحيحين، ا.د/ فريد زريوح ص 261.

(4) مقال "السلم الهاري في تنقية البخاري" مجلة الحوار المتمدن الإلكترونية - العدد 3051-2/7/2010

المبحث الثاني أبرز من وجه النقد لبعض أحاديث البخاري من رجال التيار الإسلامي العقلاني.

لقد عمدت إلي ذكر هؤلاء العلماء في هذا البحث لأنهم العمدة الذي استند إليها القرآنيين في مهاجمة السنة، ولا أقل من قدرهم ولم أرد الإساءة إليهم، بل فقط الإشارة إلي أن قلة باعهم في هذا العلم، مع ما أنيط بهم من ظروف سياسية وعلمية أدت إلي دعوتهم إلي التجديد الديني ولكن بالطريقة العقلانية بحسب اجتهاداتهم حتى يواكب الإسلام الزمان والمكان العصريين فكان ذلك بمثابة الخرم الذي جرأ القرآنيين على مهاجمة السنة والتطاول عليها. وكان هذا الاجتهاد بتقديم العقل تقدماً مطلقاً حتى قال الشيخ محمد عبده أبرز حاملي راية هذه المدرسة "إذا تعارض العقل والنقل، أخذ بما دل عليه العقل"⁽¹⁾. ويقول أيضاً أن الإيمان بالله ووحدانيته، لا يعتمد على شيء سوى الدليل العقلي، والفكر الإنساني، الذي يجري على نظامه الفطري، فلا يدهشك بخارق للعادة، ولا يغشى بصرك بأطوار غير معتادة، ولا يخرس لسانك بقارعة سماوية، ولا يقطع حركة فكرك بصيحة إلهية"⁽²⁾. وقد أشار الشيخ سلمان العودة في كتابه حوار هادئ مع الشيخ الغزالي: "وبهذا أجهزوا على عدد غير قليل من النصوص الحديثية، وضيقوا من حيز الغيبات في أبواب الاعتقاد، وأنكروا ما تتابع المسلمون على تصديقه من جليل المعجزات"⁽³⁾. وأدى ذلك إلي تأولهم لكثير من النصوص بالمجاز والاستعارة رغم وضوح الحقيقة منها، وردوا نصوصاً أخرى بنفس الدعوى الغريبة من عدم موافقتها للعقل، على الرغم من أن كثيراً منها غيبات لا يحتمل العقل منها سوى التسليم والتصديق الذي هو لب الإيمان بالغيب.

ومن أشهر علماء هذه المدرسة جمال الدين الأفغاني، وتلميذه محمد عبده اللذان كان لهما دورا بارزا في ثورة سياسية وحضارية في وقتها وإن اختلفا في المسلك لكن سنحت لهما الظروف وأنيطت بهم أسباب جعلت كلمتهم لها دوي مسموع في الشرق وخاصة الشيخ محمد عبده فقد كان مفتي الديار المصرية، وكان يدعو إلي الارتقاء بالتعليم الأزهري لمواكبة العصر. فكان لمواقفه التجديدية قبولا واسعا عند شرائح كثيرة من الناس كما أشار ألي ذلك المستشرق الإنجليزي جب في كتابه "الاتجاهات الحديثية في الإسلام" وفي أثناء كلامه عن تغيير الذوق العام للمسلمين وإعدادهم للتأثر بالمؤثرات الأوروبية. فقال "ثم إنه قد أقام جسرا من فوق الهوة السحيقة بين التعليم التقليدي، والتعليم العقلي المستورد من أوروبا،... ثم قال: وهكذا انفرجت مصر المسلمة بعد كبت"⁽⁴⁾.

قال الأستاذ الدكتور محمد بن فريد زربوح في كتابه "المعارضات الفكرية للصحيحين" لقد نوى محمد عبده إقامة جدار ضد العلمانية، فإذا به - في الحقيقة - يبني جسرا تعبر عليه العلمانية لتحتل المواقع واحدا بعد الآخر! وليس من الصدفة أن يستخدم معتقداته فريق من أتباعه في سبيل إقامة العلمانية الكاملة"⁽⁵⁾.

وعلى هذا فمحمد عبده مستسهل الطعن في المتون عامة وصحيح البخاري خاصة، بمختلف الدعاوي العقلية، ولا يلتفت إلي صحة سند ولا معايير نقد حديثية، ولا اتفاق أئمة.

(1) الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية ص 54

(2) الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية ص 59

(3) حوار هادئ مع الشيخ الغزالي / الشيخ سلمان العودة (ص/10)

(4) الاتجاهات الحديثية في الإسلام للمستشرق الإنجليزي جب ص 70.

(5) المعارضات الفكرية للصحيحين ص 353.

وكان من أبرز رجال هذه المدرسة محمد رشيد رضا، وأحمد مصطفى المراغي، والشيخ محمود شلتوت، الشيخ محمد الغزالي، وغيرهم من الأدباء والمفكرين الذين ليس لهم كثير الاطلاع على العلوم الشرعية التأصيلية. لذا جاء من تلك المدرسة من غالى في مناطق النصوص، وسعى في التبديل والتغيير باسم الحداثة والتجديد. ومنهم من تأثر نوعاً ما في تفسيره للنصوص، بينما هو مستمسك بالمنهج العلمي لأهل السنة بوجه عام. ونعود إلي المقصد من هذا المبحث وهو أبرز العلماء الذين نقدوا وردوا بعض أحاديث صحيح البخاري الشيخ محمد عبده، وتلميذه الشيخ محمد رشيد رضا فقد قال محمد حمزة متحدثاً عن الشيخ محمد عبده؛ يمكن اعتبار الشيخ محمد عبده، أول مسلم معاصر تجرأ على رد حديث أورده البخاري، حيث رفض حديث سحر بعضهم للنبي ﷺ⁽¹⁾. وهذا حسن التراخي يقول: "لابد لنا أن نعيد النظر في الضوابط التي وضعها البخاري، فليس هناك داع لهذه الثقة المفرطة في البخاري".

ويقول أحمد أمين "... نرى البخاري نفسه على جليل قدره، ودقيق بخته - يثبت أحاديث دلت الحوادث الزمنية، والمشاهد التجريبية، على أنها غير صحيحة، لاقتصاره على نقد الرجال"⁽²⁾. فلو أن البخاري وأهل الحديث انصبت عنايتهم إلى انتقاد المتن، لانكشفت - كما يزعم - أحاديث كثيرة تبين وضعها، كأحاديث الفضائل في مدح الأشخاص، والقبائل، والأمكنة"⁽³⁾. ومنهم من يعظم السنن وخاصة البخاري ولكنه يقع في فخ التمعقل عليها في مواطن من مؤلفاته ومقالاته، من غير مستند شرعي واضح.

وهذا الأمر أوقع بعضهم في التناقض في موافقتهم لما عليه أهل الحديث قديماً وحديثاً تجاه البخاري وبانتقاد بعضهم للبخاري انتقاداً جارحاً لم يستطع إليه غيرهم سبيلاً ممن طعنوا فيه. فهذا محمد رشيد رضا يجزم أن أكثر الأحاديث المسندة إلى البخاري أحاديث صحيحة، جدير أن يجزم بها جزماً لا تردد فيه ولا اضطراب"⁽⁴⁾.

وفي مقام آخر يعلل ويستشكل بعض الأحاديث إلى درجة توحى بالإنكار، وأغلبها بالطبع في باب الغيبات كأشراط الساعة واعتراضه عليها ليس من باب نقد السند ولا حتى المتن بل بعدم استساغة وقوعها على النحو الذي ذكرت بها لأنها تضع العالم في مأمن قيام الساعة بغتة! فمن هنا مخالف للنص القرآني إذا؟ وما التعارض بين العلم بأشراط الساعة، ومباغتتها للناس؟ وغيرها من الأحاديث كحديث الجساسة، وسحر النبي ﷺ، ونزول عيسى عليه السلام... ويمكن تفسير هذا التناقض بما أشار إليه في كلامه أن المنتقد عنده بسبب ما ظهر فيه من علة في متنه خفيت على المتقدمين، أو لم تنقل عنهم"⁽⁵⁾.

فاعتقاده أنه ظهر له ما خفي على المتقدمين يبين جهله بعدم اجماع هذه الأئمة على خطأ، كيف لا وقد تكفل الله لهذه الأمة بالبيان وحفظ الشريعة.

فيتبين لنا أن أصحاب هذه المدرسة متفاوتون في مراتبهم في نقد الحديث عامة، والبخاري خاصة.

(1) الحديث النبوي ص 222.

(2) مناقشة هادئة لبعض أفكار التراخي " للأمين محمد أحمد ص 79.

(3) فجر الإسلام ص 110.

(4) مجلة المنار 342/19

(5) منقول بتصرف من كتاب المعارضات الفكرية للصحيحين ص 384

وقد أوضح ذلك الدكتور مصطفى السباعي بأن محمد رشيد رضا كان حاملا لواء العقلانية الذي أشعلها شيخه محمد عبده، ثم ما لبث أن حمل لواء المسؤولية الدينية في العالم الإسلامي وبدأ تعمقه في علوم الحديث كثرت بضاعته في علوم الحديث، وأصبح حامل لواء السنة، فتغير كثيرا من آرائه وأحكامه لكنها ما زالت متأثرة بمنهج أستاذه.⁽¹⁾

ثم تنتقل إلي رائد من رواد الفكر الإسلامي والدعوة والإصلاح وهو الشيخ محمد الغزالي الذي شمر عن ساعد الجد لينشر تصوراتاه للنهوض بالأمة ونفض الجهل والتميه عنها ولاسيما من تشعب حركات الإصلاح الدينية واللاذينية في كتابه ومحاضراته وغيرها.

ولا نقتل من شأن الشيخ فالروح الإسلامية وإرادة نهضة الأمة ومعالجة المشاكل المتأصلة فيها بانتي في كل كتاباته ومحاضراته ولقاءاته، ولكن ما نسلط عليه الضوء في هذا البحث هو نقد الشيخ للحديث النبوي عامة، وللبخاري خاصة فإن رده وقبوله للحديث مبني على متنه وليس إسناده وبهذا اخترع معيار لنقد الحديث لم يعرف له مثيلا لا قديما ولا حديثا.

وقد أشار إلي هذا المنهج صراحة في كتاب فقه السيرة حيث قال: " فقبلت الأثر الذي يستقيم متنه مع ما صحّ من قواعد وأحكام، وإن وهى سنده. وأعرضت عن أحاديث أخرى توصف بالصحة؛ لأنّها - في فهمي لدين الله، وسياسة الدعوة - لم تنسجم مع السياق العام."⁽²⁾

فلا أدري أي مذهب عقلي يتيح للمرء أن يقبل أو يرفض أي فن من الفنون بناء على ما تبين له من فهمه أو ذوقه العام دون الوقوف على أصول وقواعد هذا الفن.

ومع ذلك فالشيخ يدافع عن السنة ويهاجم من هاجمها ويرى أنّها المصدر الثاني للتشريع الإسلامي، إلا أن فساد المنهج النقدي عنده أوقعه فيما لا يليق بفارس من فرسان الدعوة والإصلاح كالشيخ رحمه الله وغفر له.

ولقد أنكر الشيخ الغزالي عدة أحاديث في الصحيحين مع تعظيمه لقدرهما، ولقد أشار الدكتور فريد في كتابه المعارضات الفكرية للصحيحين أن السبب في ذلك اتباعه لمنهج المتكلمين باعتبار أن أحاديثهما أحاديث آحاد تفيده الظن، بخلاف ما عليه علماء الأمة بترقي أحاديثهم للعلم اليقين لما احتفت به من القرائن والتي منها إجماع الأمة على صحة ما فيهما.

ولكن للشيخ الغزالي رأي آخر وهو "... ولكن الجمهور لا يرون أن الأمة قد اتفقت على صحة هذين الكتابين، بل على جواز العمل بما فيهما، وذلك لا ينافي أن يكون ما فيهما ثابتا بطريق غلبة الظن، لا القطع، فإن الله لم يكلفنا بدرجة القطع في تفاصيل الأحكام العلمية، ولذلك يجب الحكم بموجب البينة، وهي لا تفيده إلا الظن.... ثم قال ويرى ابن الصلاح أن الأمة حيث تلقتهما بالقبول، فكأن هذا إجماع على صحتهما، وأن كل ما فيهما صحيح سندا ومتنا. ولكن الجمهور لا يرون أن الأمة قد اتفقت على صحة هذين الكتابين، بل الاتفاق إنما وقع على جواز العمل بما فيهما، وذلك لا ينافي أن يكون ما فيهما ثابتا بطريق غلبة الظن، لا القطع، فإن الله لم يكلفنا بدرجة القطع في تفاصيل الأحكام العملية، ولذلك يجب الحكم بموجب البينة، وهي لا تفيده إلا الظن. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحديث الصحيح الآحادي، قد تحف به قرائن مؤيدة مؤكدة، فينتقل من درجة الظن إلى درجة القطع في الثبوت، أو إلى ما يقرب منها، وربما كان هذا منطبقا على كثير من أحاديث الصحيحين، لكن لا يمكن تعميمه على جميعها. يتضح مما سبق، أن الحديث يعرض على معايير نقد المتن، حتى ولو كان صحيح السند، بل الحديث الصحيح الآحادي ليس مقطوعا بصحته سواء أكان في الصحيحين أو غيرهما، وصحته ثابتة بطريق غلبة الظن، مادام غير متواتر

(1) منقول بتصرف من السنة ومكانتها في التشريع للدكتور مصطفى السباعي ص30

(2) فقه السيرة ص14

ولا مدعم بالقرائن المؤيدة.⁽¹⁾

وكلام الشيخ هنا منافي لما عليه علماء الحديث من قطعية أحاديث الصحيحين وعدم جواز ردها.

المبحث الثالث

بيان عدم موضوعية وفساد منهج النقد عند غير المحدثين.

وفي هذا المبحث سأذكر إجمالاً فساد المنهج النقدي للجامع الصحيح خاصة وللحديث عامة عند غير أهل الصناعة الحديثية.

قد ذكرت لاحقاً فساد منهج النقد عند القرآنيين، وهنا سأبين فساد منهج النقد عند التيار الإسلامي العقلاني. اعتمد أصحاب هذا التيار في تقديمهم للسنة عامة وللبخاري خاصة نهج المعتزلة في اعتماد العقل في التحسين والتضعيف، وهم في ذلك متفاوتون فمنهم من يرى ضرورة غربلة منهج التوثيق الذي انتهى إليه كوكبة من العلماء والأعلام من هذه الأمة، واعتماد العقل وحده في غربلة التراث وتقييمه. ومنهم من رد بعض المتون في الصحيح التي لا تتوافق مع النظر العقلي مع اعترافه بعلو رتبة الصحيح ومكانة أحاديثه في التراث الإسلامي كما ذكرت سابقاً.

ومن أهم مظاهر فساد المنهج النقدي للتيار الإسلامي العقلاني:

- 1 - ضعف البعض في العلوم الشرعية عامة، وفي علم الحديث خاصة كجمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده وهما يعدان مؤسسا هذا الاتجاه حيث كانت مرحلتها مرحلة حساسة من مراحل الصراع الحضاري فأسسوا مدرسة التجديد الديني بما يتوافق والروح العصرية الجديدة. وقد قالها محمد عبده صراحة: "إذا تعارض العقل والنقل، أخذ بما دل عليه العقل"⁽²⁾
- 2 - تأثرهم بأصول المدرسة الاعتزالية القديمة في منهج الاستدلال، من باب تقديم العقل مطلقاً على النقل في باب النقد والحكم على التراث.
- 3 - قولهم بظنية أحاديث الآحاد مطلقاً ومنع الاحتجاج بها في العقائد، بل غلب بعضهم فجعلها غير محتج بها في الأحكام العملية أيضاً، واقتصروا بعضهم في عدم الاحتجاج في المسائل الجدلية كالحدود.
- 4 - اعتراضهم على بعض أحاديث الصحيح قادم على غير بصيرة وبشكل غير مباشر إلى الاعتراض على بعض آي القرآن التي توافق هذه الأحاديث، كحديث أشراط الساعة، ونسوا قوله تعالى: ﴿فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً ۖ فَتَمُذَّ جَاءَ أَشْرَاطُهَا ۚ فَأَنَّى لَهُمْ إِذَا جَاءَتْهُمْ ذِكْرُهُمْ﴾ (محمد: 18)
- 5 - قولهم أن اتفاق الأئمة على صحة الحديث هذا يعني رجحان نسبته إلى النبي ﷺ وليس قطعه بخلاف ما عليه جمهور العلماء بكون الاجماع قرينة ترتقي بالخبر الي العلم اليقيني المكتسب.
- 6 - اعتقاد البعض أن بعض العلل في الصحيح خفيت على العلماء المتقدمين، كيف! وقد أعاد الله هذه الأمة من أن تجتمع على غفوة أو ضلالة.

7 - النظر في المتون هو الأساس عندهم في تمييز المقبول من المردود ليس لإعلاله ولكن لأنه لا يوافق العقل على حسب زعمهم، أو بمعنى أصح لا يمكن تفسيره على حسب الروح العصرية المادية المنتشرة في ذلك العصر. وهو بالفعل منهج فاسد لأن كون الناقد غير مطلع ولا محيط بما وراء المعاني والملابسات التي وردت فيها الرواية، ونفيه الفائدة منها التي قد يكون استوفى فيها

(1) تراثنا الفكري في ميزان العقل والشرع للشيخ الغزالي ص 174، 175

(2) الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية ص 54

علماء الحديث كتبوا وشروحا، فقط لأنها لا تتفق مع عقله أو عصره فهذا فساد للمنهج لا ينكره أحد.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، المتفضل بالنعم على عباده، والذي لولاه لم يتحرك لسان ولم يجز قلم، والصلاة والسلام على الرحمة المهداة محمد بن عبد الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً. فهذه نهاية البحث الذي أكرمني الله - بحوله وقوته - بإتمامه، سائلة المولى ﷻ أن يكون خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به المسلمين إلى يوم الدين. وقد من الله علي بالنفع عن كتاب كثير النفع بل هو أصح كتاب بعد كتاب الله عز وجل لإمام من أكابر أئمة السنة النبوية، وأمير المؤمنين في الحديث. وقد لامست من خلال بحثي هذا عبقرية هذا الإمام الفذ وجهود العلماء في إبراز قيمة هذا الكتاب الجليل، وحتى الذين نقدوا الكتاب من أهل هذا العلم أبرزوا قيمته كما تم التوضيح والبيان في طيات هذا البحث وغيره من البحوث الذي تمت الإشارة إليه. ووقفت أيضاً على غوغائية وعدم منهجية من وجهوا إليه سهام النقد من غير علماء الحديث من القرآنيين أو حتى دعاة الإصلاح من غير أهل هذا الفن. لذا أوصي بما يلي:

- 1 - توضيح أهمية صحيح البخاري ومكانته في التشريع الإسلامي كأصح كتاب بعد كتاب الله عز وجل.
- 2 - تأهيل طلبة العلم المختصين بكيفية الرد على الشبهات الواردة في السنة عامة، وفي صحيح البخاري خاصة.
- 3 - الاهتمام بمعرفة قواعد نقد الحديث الصحيحة، وتبسيطها وشرحها للعوام عبر البرامج والمساجد وذلك للهجرة الشرسة التي تشن على السنة، وعلى البخاري وصحيحه.

المصادر والمراجع

- الاتجاهات الحديثة في الإسلام للمستشرق الإنجليزي جب.
- الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية.
- التاريخ الأوسط (مطبوع خطأ باسم التاريخ الصغير) المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: 256هـ) المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي، مكتبة دار التراث - حلب، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1397 - 1977.
- التمييز: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ)، المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: مكتبة الكوثر - المربع - السعودية، الطبعة: الثالثة، 1410.
- التمييز: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ)، المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: مكتبة الكوثر - المربع - السعودية، الطبعة: الثالثة، 1410.
- الجامع الكبير - سنن الترمذي المؤلف: محمد بن عيسى بن سؤدة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: 279هـ)، المحقق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، سنة النشر: 1998 م، عدد الأجزاء: 6
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ)، المحقق: د. محمود الطحان. الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.
- السنة ومكانتها في التشريع للدكتور مصطفى السباعي.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: 393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الرابعة 1407 هـ - 1987 م، عدد الأجزاء: 6
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: 393هـ)، تحقيق: أحمد

- عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الرابعة 1407 هـ - 1987 م، عدد الأجزاء: 6.
- الكفاية في علم الرواية، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ)، المحقق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، الناشر: المكتبة العلمية - المدينة المنورة
- المستدرک علی الصحیحین، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: 405هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت
- النكت على كتاب ابن الصلاح. المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ). المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي. الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911 هـ) حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفارياي، الناشر: دار طيبة عدد الأجزاء: 2.
- تراثنا الفكري في ميزان العقل والشرع للشيخ محمد الغزالي.
- سير أعلام النبلاء، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: 748هـ) المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة.
- شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي) المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: 806هـ) المحقق: عبد اللطيف المهيم - ماهر ياسين فحل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1423 هـ - 2002 م.
- شرح علل الترمذي، المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: 795هـ)، المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن، الطبعة: الأولى، 1407 هـ - 1987 م.
- فقه السيرة للشيخ محمد الغزالي.
- كتاب المعارضات الفكرية للصحیحین، للدكتور محمد فريد زربوح.
- منهج المحدثين في النقد "دراسة تأصيلية" الأستاذ الدكتور حافظ بن محمد الحكمي.